

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC



المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
ⵎⵖⵔⵉⴱ ⵏ ⵉⴷⵓⴷⴰⵏ ⵏ ⵉⴳⵔⵉⴱ ⵏ ⵉⴳⵔⵉⴱ ⵏ ⵉⴳⵔⵉⴱ
Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique

من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء

رؤية استراتيجية للإصلاح 2030-2015

المحاور الأساسية للعرض



أولاً: تصدير الرؤية الاستراتيجية

يتضمن العناصر التقديمية التالية

تذكير بأهم
مكتسبات المدرسة
المغربية التي يتعين
تطويرها وتطويرها

- تحديث الإطار القانوني والمؤسساتي؛
- تقدم كمي في تعميم التمدرس؛
- بداية إرساء حكمة جديدة قائمة على اللاتمرکز واللاتركيز؛
- مراجعة المناهج والبرامج الدراسية؛
- تخويل الاستقلالية للجامعة نسبيا؛
- إرساء هندسة بيداغوجية جديدة في التعليم العالي؛
- إدراج تدريس الأمازيغية وثقافتها؛
- إعادة هندسة شعب التكوين المهني وتخصصاته والتوسيع التدريجي لطاقته الاستيعابية؛
- الشروع في تأهيل التعليم العتيق.

تذكير بأهم
اختلالاتها التي يتعين
تجاوزها

- محدودية المردودية الداخلية للمدرسة؛
- محدودية نجاعة أداء الفاعلين التربويين ؛
- استمرار الهدر المدرسي والمهني والجامعي؛
- الولوج المحدود للتعليم عبر التكنولوجيات التربوية؛
- ضعف المردودية الكمية والكيفية للبحث العلمي؛
- التردد في معالجة الإشكاليات العرضانية، ولاسيما مسألة تعلم اللغات ولغات التدريس.
- ضعف المردودية الخارجية: متمثلة في صعوبات الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والقيمي للخريجين؛
- محدودية انفتاح وتفاعل المدرسة مع محيطها.

استنادا إلى التقرير التحليلي
حول تطبيق الميثاق

انطلاقاً من ذلك:

بادر المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي إلى بلورة **رؤية استراتيجية جديدة للإصلاح التربوي**



مرجعات موجهة للرؤية

- الدستور
- الخطب الملكية،
- الاتفاقيات الدولية المصادق عليها، والمواثيق الدولية ذات الصلة بالتربية والتكوين والبحث العلمي.

مرجعات العمل

- تقارير وأعمال اللجان الدائمة للمجلس؛
- التقرير التحليلي المتعلق بتقييم تطبيق الميثاق؛
- نتائج الاستشارات التي قام بها المجلس، والمساهمات الكتابية للأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والمجتمع المدني والخبراء، ونتائج لقاءات الحوار الجهوي من أجل تأهيل المدرسة المغربية؛
- العروض المقدمة من قبل الوزراء المشرفين على قطاعات التربية والتكوين والبحث العلمي والتعليم العتيق، حول رؤيتهم المستقبلية لمشاريع الإصلاحات التربوية المرتقبة؛
- رصد المجلس من التقارير والدراسات والآراء؛ المقارنات على الصعيد

الدولي.

خمسة مبادئ مهيكلية للرؤية

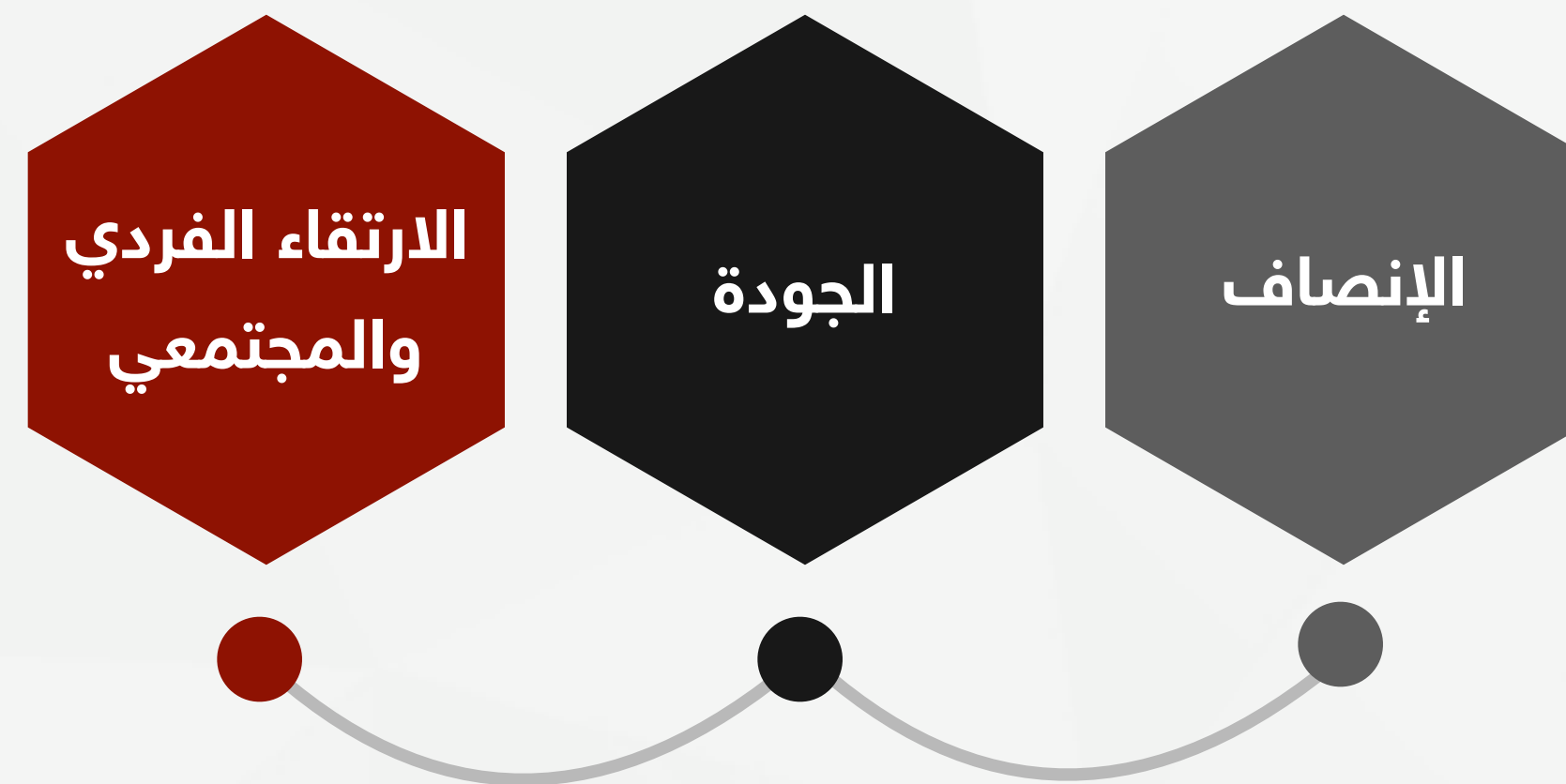
- الثوابت الدستورية للأمة المغربية: الدين الإسلامي؛ الوحدة الوطنية؛ الملكية الدستورية؛ الاختيار الديمقراطي.
- الهوية المغربية الموحدة، والمتعددة المكونات، الغنية الروافد، المنفتحة على العالم، المبنية على الاعتدال والتسامح وترسيخ القيم وتقوية الانتماء والحوار بين الثقافات والحضارات؛
- مبادئ وقيم حقوق الإنسان؛
- اعتبار منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي رافعة للتنمية البشرية المستدامة؛
- الانخراط في مجتمع المعرفة والعلم والإبداع والابتكار والتكنولوجيات الحديثة.

تسعة مقومات منهجية

- نظرة شمولية لمختلف مكونات المدرسة؛
- تلافي تقديم برامج التطبيق والتدابير الإجرائية؛
- توطيد المكتسبات وتطويرها، وإحداث القطاعات الضرورية وابتكار حلول جديدة؛
- اعتبار الفصل الدراسي النواة الأساس للإصلاح؛
- ترسيخ المقاربة التشاركية، في بلورة الإصلاح وتملكه وفي تطبيقه؛
- الانتهاء إلى بناء تعاقد اجتماعي محفز ومنظم لانخراط الجميع في دعم الإصلاح؛
- نهج حكمة ناجعة في تصور الإصلاح، وريادته وتدبير تنفيذه، وتوفير مستلزمات تحقيق أهدافه، وتتبع إنجازاته؛
- التتبع اليقظ والتقييم المنتظم، الداخلي والخارجي، لمسار تطبيقات الإصلاح وإنجازاته؛
- اتسام الرؤية بالتدرج والمرونة والانفتاح على الملاءمات والإغناءات الممكنة في ضوء التقييمات ومواكبة المستجدات.

جوهر الرؤية

إرساء مدرسة جديدة قوامها:



خيارات استراتيجية ناظمة

المدى الزمني للإصلاح

- تتلاءم مع الممارسات الوطنية والدولية المتعلقة بزمان الإصلاحات؛
- تمكن من استيفاء المسار الدراسي الإلزامي والتأهيلي لجيل من المتعلمين، ولما يقارب أربعة أفواج من خريجي الجامعات ومؤسسات التعليم العالي؛
- كافية لإنجاز تقييم شامل لسيرورة الإصلاح ونتائجه (ثلاثة تقييمات على الأقل).

مدة زمنية

المدى القريب: 3 سنوات

المدى المتوسط: 6 سنوات

المدى البعيد: ما يفوق 6 سنوات

2030 - 2015

أربعة فصول متكاملة

فصل رابع:
«من أجل ريادة
ناجعة وتدبير
جديد للتغيير»

فصل ثالث:
«من أجل مدرسة
الارتقاء الفردي
والمجتمعي»

فصل ثاني:
«من أجل مدرسة
الجودة للجميع»

فصل أول:
«من أجل مدرسة
الإنصاف وتكافؤ
الفرص»

1. مقتضيات الدستور ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالتربية والتكوين والبحث العلمي؛
2. المفاهيم الوظيفية للرؤية الاستراتيجية؛
3. الآماد الزمنية المقترحة للتطبيق.

◀ وثلاثة ملاحق:

الفصل الأول: «من أجل مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص»

40 مستلزما للتجديد

8 رافعات للتغيير

توسيع مفهوم الإنصاف وتدقيق مقومات تحقيقه

جعل التعليم الأولي إلزامياً للدولة والأسر، ودمجه التدريجي في سلك الابتدائي

تحويل التمدرس بالأوساط القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصائص تمييزاً إيجابياً، لاستدراك جوانب النقص والتعثر

تأمين الحق في ولوج التربية والتعليم والتكوين لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة أو في وضعيات خاصة

التعميم التام لتعليم إدماجي متضامن لفائدة جميع الأطفال المغاربة دون أي نوع من التمييز، ومواصلة الجهود الرامية إلى ضمان مقعد لكل طفل في سن التمدرس

تعزيز إسهام التعليم الخصوصي بوصفه شريكاً للقطاع العمومي في مجهود التعميم المنصف للتعليم

توفير البنى التحتية المدرسية وتمكينها من التأطير اللازم ومن التجهيزات المادية والديداكتيكية، وتعزيز برامج الدعم التربوي والاجتماعي

بذل أقصى الجهود لضمان المواظبة واستدامة التعلم، والتصدي لكل أنواع الهدر والانقطاع والتكرار

الفصل الثاني: «من أجل مدرسة الجودة للجميع»

55 مستلزما للتجديد

7 رافعات للتغيير

ضبط مفهوم **الجودة** وإخضاعه لتغييرات نوعية (1/2)

ستة مقومات ومعايير جوهرية وحاسمة

1 مقوم تجديد مهن التدريس والتكوين والتدبير والتوجيه والتخطيط والتفتيش التربوي في اتجاه تحسين معايير ولوجها وتجديد أدوارها ومهامها، وإتقان تكوين هيئاتها، وتأهيلها المستمر

2 مقوم ضمان هيكلية متناسقة ومرنة لمكونات المدرسة كافة إقرار مبدأ الانفتاح والمرونة والحركية بين مختلف الأسلاك (إعدادي – ثانوي – عالي) أمام كل متعلم على امتداد المسار التكويني، عبر إرساء الجسور والممرات بين التعليم العام والتكوين المهني، وذلك في الاتجاهين معا

3 مقوم تجديد النموذج البيداغوجي من حيث وظائف وأدوار المدرسة، والمقاربات البيداغوجية، ومراجعة المناهج والبرامج والتكوينات، والارتقاء بجودة العلاقات التربوية والممارسات البيداغوجية، ومراجعة نظام التوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي.

ضبط مفهوم الجودة وإخضاعه لتغييرات نوعية (2/2)

ستة مقومات ومعايير جوهرية وحاسمة

اعتماد هندسة لغوية جديدة، تستند إلى التعدد اللغوي، وتتوخى:

- استفادة المتعلمين، بفرص متكافئة من ثلاث لغات في التعليم الأولي والابتدائي؛ هي العربية كلغة أساسية، والأمازيغية كلغة التواصل، والفرنسية كلغة الانفتاح، تضاف إليها الإنجليزية ابتداء من السنة الأولى إعدادي، ولغة أجنبية أخرى اختيارية منذ السنة الأولى ثانوي تأهيلي؛
 - تنويع لغات التدريس، بالإعمال التدريجي للتناوب اللغوي كآلية لتعزيز التمكن من اللغات عن طريق التدريس بها، وذلك بتعليم بعض المضامين والمجزوءات، في مواد متعددة، باللغة الفرنسية ابتداء من الإعدادي، والإنجليزية ابتداء من الثانوي التأهيلي؛ وهذا ما سيجعل الحاصل على البكالوريا متمكنا من اللغتين العربية والأمازيغية، ومن لغتين أجنبيتين على الأقل؛
- هذا العرض اللغوي التعددي من شأنه أن يضع حدا للإشكال اللغوي القائم حاليا عند ولوج الجامعة، وأن يتيح للطالب المغربي المتابعة اليسيرة لدراسته، بلغات متعددة، على مستوى الجامعة المغربية أو بالخارج.

4

مقوم النهوض بالبحث العلمي على المستويات: المؤسساتي؛ التمويل؛ تنسيق سياسة البحث؛ التكوين والتأهيل من أجل البحث؛ تتبع وتقييم البحث؛ بنيات البحث.

5

اعتماد قواعد الحكامة المبنية على النجاعة والفعالية، التي تركز على ترسيخ المسؤولية لدى الفاعلين، والتقائية السياسيات العمومية، وترشيد الموارد والوسائل، ونهج اللامركزية في انسجام مع روح وتوجهات الجهوية المتقدمة

6

الفصل الثالث: «من أجل مدرسة الارتقاء الفردي والمجتمعي»

16 مستلزما للتجديد

6 رافعات للتغيير

اقترح مستلزمات إنجاح إسهام المدرسة في الارتقاء الفردي والمجتمعي

كخيار استراتيجي

- جعل المدرسة قاطرة لتعزيز تموقع المغرب في مصاف البلدان الصاعدة بتقوية الانخراط الفاعل لبلادنا في مجتمع المعرفة القائم على:
 - ✓ تعميم الاستعمال الوظيفي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
 - ✓ ربط البحث والابتكار بالتنمية؛
 - ✓ حفز القطاع الاقتصادي على الانخراط في هذه الدينامية؛
 - ✓ تشجيع التفوق والامتياز؛
 - ✓ تعزيز القدرات التنافسية لبلادنا في مختلف هذه المجالات.

- تقوية التمسك بالثوابت والقيم الدينية والوطنية والمؤسسية لبلادنا، وبهويتها في تعدد مكوناتها وتنوع روافدها؛
- ترسيخ فضائل المواطنة والديمقراطية والسلوك المدني؛
- تقوية الاندماج السوسيو ثقافي للمتعلمين؛ وتأمين التعلم مدى الحياة؛ وتقوية الوظيفة الثقافية للمدرسة؛
- ملائمة التكوينات مع المهن الجديدة والدولية والمستقبلية، لتوفير أكبر الفرص أمام الخريجين للاندماج السلس الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي.

الفصل الرابع: «من أجل قيادة ناجعة وتدبير جديد للتغيير»

اقترح مستلزمات التطبيق الفعال والتعبئة المجتمعية النشيطة والريادة الناجعة من خلال:

رافعتين (2) للتغيير – و 23 مستلزما

إرساء ريادة ناجعة:

- ذات قدرات تدبيرية ومؤهلات عالية؛
- متملكة لروح التغيير ؛
- تزواج بين المسؤولية والمحاسبة؛
- مما يستدعي:
- فتح ورش تأهيلي للإمكان البشري في إطار مشروع لتجديد الحكامة التربوية.
- ترجمة التوجهات الاستراتيجية إلى استراتيجيات قطاعية؛
- تصريف رافعات التغيير على شكل مشاريع مضبوطة؛
- تحيين العدة التشريعية والقانونية؛
- توفير التمويل اللازم والإمكانات البشرية لمشاريع الإصلاح؛

الإسراع بتفعيل التدابير المؤسسية ذات الأسبقية:

- اللجنة الدائمة للتجديد والملاءمة المستمرين للبرامج والمناهج؛
- برامج تكوينية للفاعلين لتنمية الكفاءات والتحضير للانخراط في الإصلاح؛
- الإدماج التدريجي للتعليم الأولي في الابتدائي وإحداث الآلية المؤسسية الخاصة به؛
- إرساء الشبكات المختصة في اللغات الأجنبية؛
- إطلاق برنامج لإعادة تهيئة المؤسسات التعليمية القائمة، والتي هي في حاجة إلى ذلك، وفي بناء مؤسسات جديدة، تراعي مبدأ القرب

إعلان 2015-2030 مدى زمنية للتعبئة الوطنية (كنسق منظم) من أجل:

- تجديد المدرسة المغربية؛
- جعلها تحظى بعناية قصوى كأسبقية وطنية، من قبل الدولة والجماعات الترابية، ومؤسسات التربية والتكوين والبحث، والمنظمات النقابية، والقطاع الخاص والأسر والمجتمع المدني، والمثقفين والفعاليات الفنية، والإعلام ..
- إرساء تعاقد معنوي لتجديد الثقة والتعبئة

صياغة مضمون الرؤية الاستراتيجية للإصلاح: في قانون - إطار، يصادق عليه البرلمان، يُتخذ بمثابة تعاقد وطني يلتزم الجميع بتفعيل مقتضياته وتطبيقه، والمتابعة المنتظمة لمساراته

مستلزمات مؤسسية

إرساء اللجنة إحداث اللجنة المشتركة بين المجلس والقطاعات المكلفة بالتربية والتكوين والبحث العلمي	تضطلع بمهام التتبع، وبناء مؤشرات قياس تطبيق الإصلاح، وأداء مكونات المدرسة
إرساء لجنة مشتركة بين المجلس والوزارات المعنية	وضع لوحة قيادة الإصلاح، ومراحل الإنجاز وآليات التتبع والتقييم، (تفعيلا لاتفاقية التعاون المبرمة بين المجلس وهذه القطاعات)
وضع آلية للتنسيق بين جميع المرافق العمومية على الصعيدين الجهوي والمحلي	تمكين مؤسسات التربية والتكوين من فضاءات ملائمة ومحيط قادر على توفير شروط تعليم منصف للجميع وميسر للنجاح الدراسي والتكويني.
إحداث إطار مؤسساتي يختص بالتعليم الأولي	يضطلع بمهام التنسيق وتحقيق الانسجام بين كافة أنواع المؤسسات التربوية المعنية بالتعليم الأولي.
إرساء فريق لمواكبة التغيير	قصد توفير آلية تشتغل على الجوانب المتعلقة بالتحسيس والدعم النفسي والمعنوي للقائمين على قيادة الإصلاح
إحداث آليات للتنسيق بين قطاعات التربية والتكوين، على مستوى المناهج والتكوينات	تحقيق مزيد من التنوع والتكامل والتنسيق في التكوين والتأهيل، وتمكين المتعلمين من متابعة الدراسة والتكوين لأطول مدة ممكنة
تفعيل اللجنة الدائمة للتجديد والملاءمة المستمرين للمناهج والبرامج (الميثاق في المادة 107)، وتنظيمها وفق نص قانوني.	تضطلع بمهام التخطيط والإشراف على سير أشغال مجموعات عمل تشكل لهذه المهمة والمصادقة على نتائج أشغالها. كما تضطلع أيضا بتنظيم رصد تربوي يقظ من أجل تتبع التجارب الدولية في مجال البرامج وتحليلها وتقييمها.

إرساء بنيات وطنية وجهوية للبحث والابتكار البيداغوجي في المناهج والبرامج والتكوينات	تطوير سياسة الابتكار في هذا المجال (الأكاديميات، الجامعات، لاسيما كلية علوم التربية، المدارس العليا للأساتذة والمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين)
إحداث آليات للتنسيق بين مختلف القطاعات المتدخلة في التوجيه بالتعليم المدرسي، والتكوين المهني، والإرشاد الجامعي	تقوية تنسيق التوجيه بين أطوار المنظومة ومكوناتها
بناء نظام وطني ومؤسساتي مندمج بين مؤسسات البحث العلمي	الحد من التشتت السائد في تدبير منظومة البحث العلمي والتقني والابتكار.
تشكيل مجلس وطني مكون من باحثين متعددي التخصصات مكلف باستراتيجية البحث، منبثق عن الهيئة البين وزارية	إعادة تأسيس التنسيق والتوجيه بين مختلف المتدخلين في مجال البحث العلمي والتقني والابتكار.
إرساء شبكة معلوماتية شاملة لجميع أعمال البحث والدراسات المنجزة على الصعيد الوطني، والتقارير والدراسات والمقالات الدولية الرائدة في مختلف مجالات البحث العلمي والتقني والابتكار	إكساب مؤسسات التعليم العالي مرونة ونجاعة أكثر في القيام بوظائفها في التأطير والتكوين والبحث والانفتاح على محيطها.
إرساء بنيات وطنية وجهوية للبحث والابتكار البيداغوجي	تطوير سياسة الابتكار والتجديد في هذا المجال (الأكاديميات، الجامعات، ولاسيما كلية علوم التربية، المدارس العليا والمراكز الجهوية لتكوين الأطر...).
إرساء بنيات وطنية وجهوية للبحث والابتكار البيداغوجي	تطوير سياسة الابتكار والتجديد في هذا المجال (الأكاديميات، الجامعات، ولاسيما كلية علوم التربية، المدارس العليا والمراكز الجهوية لتكوين الأطر...).

إرساء نظام معلوماتي مؤسساتي لقيادة المنظومة التربوية وتقييمها
و ضمان جودتها

توفير المعطيات والمساعدة على اتخاذ القرار؛
ضمان الحصول على المعلومات الموثوقة ونشرها في إطار تفعيل المبدأ الدستوري
الضامن للحق في الحصول على المعلومة؛
إتاحة تتبع المتعلمين والخريجين طيلة مسارهم التعليمي وبعد تخرجهم للتمكن من
الحصول على المعلومات الضرورية للتوجيه وتتبع اندماجهم.

إرساء نظام وطني للجودة في جميع المستويات

يكون مرجعا يمكّن من تحسين جودة التعليمات، وتحديد المعايير التي ينبغي الالتزام
بها من جميع الأطراف المعنية.

إحداث مرصد للملاءمة بين المهن والتكوينات الجديدة وحاجات سوق
الشغل

من أجل استثمار توصياته في رسم استراتيجية التكوين بمؤسسات التعليم العالي
وتكوين الأطر والتكوين المهني.

مستلزمات تشريعية وتنظيمية

يتم اعتماده بمثابة تعاهد وطني ملزم للجميع	التعجيل بصياغة مضمون الرؤية الاستراتيجية في قانون إطار ووضعه في أقرب الآجال في مسطرة المصادقة
ضمان التفعيل الناجع لمشاركة الجماعات الترابية في تطبيق الإصلاح.	التنصيب على مساهمة الجماعات الترابية في النهوض بالمدرسة المغربية ضمن القانون المنظم لها
تحقيق إدماجهم في المدرسة وإنهاء وضعية إقصائهم، وتيسير تعليمهم وتكوينهم وتربيتهم.	وضع مخطط وطني لتفعيل التربية الدامجة للأشخاص في وضعية إعاقة، أو في وضعيات خاصة
الحد من تشتت هذا القطاع، وتوحيد المعايير، وتوضيح المهام وموجهات الشراكة ذات الصلة، وشروط التكوين والتكوين المستمر، والحفز على الاجتهاد والبحث والابتكار.	مراجعة القوانين المنظمة للتعليم والتكوين الخاص وملاءمتها
تثمين شهادة محاربة الأمية والتربية غير النظامية وتمكين الحاصلين عليها من متابعة الدراسة والتكوين في إطار الإنصاف وتكافؤ الفرص	إحداث نظام الإشهاد ومسالك الإدماج بين كل من برامج التربية غير النظامية وبرامج محو الأمية، خصوصا لدى الشباب، وبين المستويات التعليمية والتكوينية كافة
ضمان الشفافية والوضوح والمقارنة بين الشهادات على أساس دليل وطني للإشهاد، وتحسين أدوات تقييم التحصيل الدراسي والتكويني، وإضفاء المزيد من المصداقية والنجاعة، وإتاحة حركية سلسلة لحملة الشهادات والدبلومات وطنيا وعلى الصعيد الدولي.	إرساء إطار وطني للإشهاد قصد تنظيم وتصنيف الشهادات والدبلومات، وفق شبكة مرجعية، تحدها القطاعات المكلفة بالتربية والتكوين والبحث العلمي

إحداث نظام للتصديق على كفايات التجربة المهنية لفائدة ذوي الخبرة المهنية	تمكينهم من فرص التعلم مدى الحياة
تحسين وتدقيق الوثائق القانونية والمذكرات التنظيمية المتعلقة بمجال الإعلام والمساعدة على التوجيه على ضوء المستجدات التربوية	ضمان سبل تجديد آليات التوجيه وتعزيز مكانته ضمن مكونات المنظومة
تحسين الإطار القانوني والمؤسسي المتعلق بلامركزية ولا مركز تدبير المنظومة التربوية	توفير سبل استكمال تفعيل اللامركزية واللامركزية.
الإقرار الرسمي بمكانة الثقافة ووظيفتها بالمدرسة المغربية، عبر التنصيب القانوني على الحق في الثقافة للجميع، والتنصيب على المهمة الثقافية للمدرسة والجامعة في التشريعات التربوية	تقوية الوظيفة الثقافية للمدرسة المغربية